

الفقر: مسبباته ، أثاره وسبل الحد منه .. حالة الجزائر

الأستاذ كورتل فريد
المركز الجامعي سكينة

الملخص :

لقد يات الفقر من أهم المعضلات التي تواجه الاقتصاديات النامية والتخلّفة عموماً والتي من بينها الجزائر حيث تشير بعض الاحصائيات والتقارير الرسمية إلى وجود 12 مليون جزائري يعيشون تحت عتبة الفقر المسحوب بها ، فيما الملايين من السكان أي 70% يعيشون في بؤس.. كما أكد تقرير للمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتطبيط على أن سياسة التعديل الهيكلي التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلقت جيوب فقر جديدة وأضعفت مجال الصحة والحماية الاجتماعية. الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من مظاهر الفقر التي يمكن حصرها باختصار في:

1. تنامي ظاهرة التسول واتساع نطاقها.
 2. انتشار الأمراض العدبية الناجمة عن الفقر كالجرب... الخ
 3. ازدياد الانحرافات الاجتماعية وتوسيع نطاقها (المخدرات، السرقة، الدعاوة... الخ)
 4. ازدياد معدل الأمية والانقطاع عن الدراسة لعدم القدرة على تحمل النفقات التي تتطلبها الدراسة.
 5. انتشار الأحياء الفقيرية.
 6. تفشي ظاهرة الفساد الإداري (البئر وقراطية، الرشوة).
 7. تفكك البنية الاجتماعية والسرية (انتشار الطلاق والتشرد...).
 8. تنامي ظاهرة تشغيل النساء والاطفال العوزين والفقيراء.
 9. تفشي سوء التغذية حيث يعاني أكثر من مليون طفل أقل من 5 سنوات من سوء التغذية كما توحد عائلة من بين 5 عائلات لا تصل إلى معدل الحريرات الواجب توفرها لدى الإنسان يوميا... الخ من الظاهر التي سنتناولها بالتفصيل في النص الكامل للمداخلة.
- ونرى بأن ظاهرة الفقر هذه تحتاج إلى دراسات وبحوث معمقة وجديدة من جميع الجوانب سياسية ، اجتماعية أو اقتصادية. فصدق الوصول إلى تحديد سبل ناجحة لمواجهتها وبالتالي التخفيف من أثارها المستقبلية التي تكون وخيمة على المجتمع. ونرى بأن من بين سبل المواجهة هذه على سبيل المثال لا الحصر: تبني سياسة اجتماعية حمانية فعالة من قبل الدولة فيما يخص التكفل باليتامى ، المشردين والفقراط العادمين ...
- تشجيع الاستثمارات وهذا بتعديل القوانين الراهنة وجعلها تتعاشش والطبيعة الراهنة للأقتصاد الجزائري من جهة والصهر على تطبيق ما هو موجود منها بعيداً عن البئر وقراطية والفساد الإداري.. وهذا من شأنه أن يساعد على امتصاص جزء من العاطلين عن العمل وبالتالي خلق مصدر دخل لبعض العائلات الفقيرة.

بالإضافة إلى سبل أخرى سنتناولها بالتفصيل في النص الكامل للمداخلة

لقد ظلت قضية الفقر ، مسبباته، أثاره وسبل الكفيلة للقضاء عليه من أهم القضايا التي استرعت اهتمام الحكومات والباحثين وحتى الحكومات في شتى أرجاء العمورة وحتى في المحافظ الدولية صار الاهتمام بهذه القضية أولوية من الأولويات خاصة في مطلع التسعينيات بعد صدور تقرير البنك الدولي عن الفقر ، هذا التقرير الذي نال قسطاً كبيراً بالحديث عنه في مختلف أنواع الوسائل الإعلامية عبر العالم زيادة على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد بكونهاجن في مارس 1995 والذي تناول من بين موضوعاته

الرئيسية مشكلة الفقر في العالم والقضاء عليها وتشجيع العمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي ، إل جانب المؤتمر الدولي الخاص بالسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة في سبتمبر 1994 والذي أكد على أهمية التخطيط والبحث عن سبل أفضل لتنفيذ برامج السياسات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية العادلة ، كما اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 49 بأن الفقر يمثل مشكلة بالغة الالاحاج واكبت ذلك من جديد في تقريرها الصادر في شهر ديسمبر 1994 بشأن حقوق الإنسان والفقير حيث ورد أن : (الفقر والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكاً خطيراً لكرامة الإنسان ومن ثم يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي لوضع حد لهما). ومن أجل هذا كله نجد أن منظمة الأمم المتحدة أعلنت سنة 1990 سنة دولية للقضاء على الفقر حتى سنة 2000 ، وإذا أجري تحليل التقديرات العالمية للفقر على حسب المنطقة الجغرافية فإنه يتضح أن منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا هما من بين المناطق التي لوحظ أن عدد الفقراء⁽¹⁾ فيها قد زاد عن عدد يقدر بأنه كان 60 مليون سنة 1985 إلى 73 مليون بحلول سنة 1990 وهذا حسب تقرير البنك الدولي المعد في سنة 1993 . وفيما يتعلق بالعالم العربي فإنه على الرغم من حدوث تقدم كبير في مجال التنمية البشرية من حيث متوسط العمر المتوقع ومعدلات معرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال والأمهات فقد قدر في أوائل التسعينيات أن حوالي 41 مليون شخص يعيشون دون خط الفقر ولفهم مخزي هذه الأرقام ينبغي أن يُؤخذ في عين الاعتبار أنه قد قدر في سنة 1991 أن عدد سكان المنطقة العربية هو 217.4 مليون نسمة وهذا يعني أن نسبة الفقراء من عدد السكان المنطقة بلغت 18.4% إنذاك وهذا الرقم بكل تأكيد مشجع للزيادة خاصة في بعض البلدان العربية التي اتبعت سياسة التعديل الهيكلي .

نكن ترى ما المقصود بالفقر كتعريف ؟

تعريف الفقر :

لقد اختلفت تعريف الفقر باختلاف وجهات نظر الدارسين له فظاهرة الفقر تعتبر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية ، ثقافية وبيئية .

الآن البعض من المتابعين بالدراسة لظاهرة الفقر يرون أن الفقر : (هو حالة من الحرمان تتجل في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني احوال الاسكان ...)⁽²⁾.

وهناك من يعرف الفقر بأنه : (هو عجز الفرد والأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية أو وجود الفقر باعتباره انخفاض الدخل أو النفقات إلى المستوى الذي لا يفي بالاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة)⁽³⁾ .

من هذين التعريفين نصل للقول بأن الفقر يمثل حالة عجز لدى الفرد أو الأسرة تؤدي إلى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية . وهذا العجز يؤدي إلى الحرمان يرجع إلى عدم كفاية الدخل أو لانعدامه أصلاً .

بعد أن تعرفنا على تعريف الفقر نأتي الان لضبط معنى لخط الفقر والذي يساعدنا على معرفة ظاهرة الفقر أكثر .

خط الفقر :

هو العد الفاصل الذي يعتبر الإنسان عنده فقير اذا هبط عنه .

وزيادة على خط الفقر تميز هنا بين نوعين من الفقر :

الفقر المطلق :

والمقصود به (هو تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن واللبس والتعليم والصحة والنقل ، ويمثل خط الفقر المطلق كلية تغطية تلك الحاجات سواء للفرد أو الأسرة وفق نمط الحياة الشائنة في المجتمع العتيق وبحدوده الدنيا).⁽⁴⁾

الفقر المدقع :

والمقصود به : (هو تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان غير التصرف بدخله الوصول الى اشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة ، ويمثل خط الفقر المدقع كلفة تغطية الحاجات الغذائية ، سواء للفرد أو الأسرة ، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعنى وبحدود معينة)⁽⁵⁾

فجوة الفقر :

وتمثل فجوة الفقر مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد وتقيس بالصيغة الرياضية التالية⁽⁶⁾:

$$T = q(Z - M)$$

حيث	T	: تمثل فجوة الفقر .
	Q	: عدد الأفراد أو السر الفقيرة .
	Z	: خط الفقر المطلق وهو مبلغ محدد .
	M	: متوسط دخل الفقير .

أسباب الفقر :

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور ظاهرة الفقرة وتناميها ومن أهم هذه الأسباب نذكر:
١- البطالة :

فالبطالة تعتبر أحد أهم أسباب الفقر (وأحد نتائجه أيضاً) فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد البطلان على المال أو الدخل اللازم لعيشتهم وأهاليهم ، وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية .

بـ- حجم الاسرة :

ان حجم الأسرة يعتبر أيضاً من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الاعالة الى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم وينتتج عنها الفقر باتم معناه.

-ج- التضخم :

ان التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا عنها بالنقد ، يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن افتاء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بعض الناظر عن درجة الفقر . فالتضخم سيزيد من عبء الاعالة التي تقع على العاملين في اعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع .

د- برامج التصحيف الهيكلي :

تعتبر برامج التصحيف أو التعديل الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خارجية على العالم المأهلي ، وذلك الكثير من الأول الزاهري وعمره آثاره شديدة في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية ، بطن التحسينات في مجال الصحة أو حتى تراجعها ، وانخفاض مستوى التعليم ... الخ زيادة عن حل المؤسسات وتسرير العمال وتفسير البطالة وبالتالي زيادة معدلاتها .

ـهـ- النزعات الداخلية والخارجية :

كالحروب مثلاً تساهم في الاستقرار ومايترجع عنه من ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وغيرها وبالتالي السير نحو الفقر .

- و- سوء توزيع الدخل والثروات:

ان غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض وافتقار البعض الآخر . هذه إذن أهم مسببات الفقر ولكن ليست كل المسببات .

اذن بعد أن تم التعرف على المسببات الأساسية للفقر نأتي الان للدراسة الاثار المترتبة عن هذه الظاهرة

الاثار المترتبة عن ظاهرة الفقر :

ان الدراسات الميدانية التي أجريت هنا وهناك على السكان الفقراء سمحت بتحديد بعض مظاهر الفقر نذكر اهمها فيما يلي :

1- تنامي ظاهرة التسول واتساع نطاقها :

يعتبر التسول مظاهر الفقر وزيادة عدد التسولين يعبر إلى درجة كبيرة عن مدى تفشي هذه الظاهرة في هذا المجتمع أو ذاك .

2- انتشار بعض أنواع الأمراض :

حسب الدراسات التي أجريت فإن مقدرة الفقراء على الوصول إلى الخدمات الصحية الكافية تنخفض باستمرار والسبب يرجع إلى ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية ذاتها، الأمر الذي نتج عنه تفشي الأمراض العدبية أو كما يسميها البعض أمراض الفقر في الأوساط الفقيرة كأمراض الربو ، الحساسية ، الجرب ... الخ . ويعود تفشي هذه الأمراض في الأوساط الفقيرة أساساً إلى :

- الاهتمال والجهل .

- عدم القدرة على تحمل أعباء العلاج .

3- ازدياد الانحرافات الاجتماعية وتوسيع نطاقها :
ان الفقر يولد زيادة في معدل الانحراف داخل المجتمعات الفقيرة ويؤدي الى زيادتها بصورة مستمرة ومن بين

هذه الانحرافات نذكر

- تنامي السرقة .
- تعاطي المخدرات .
- تفشي البغاء... الخ

ان المجتمعات الفقيرة تنتشر فيها مثل هذه الانحرافات بصورة مستمرة وبشكل مذهل .

4- ازدياد معدل الأمية والانقطاع عن الدراسة :

ان المجتمعات الفقيرة تعرف ارتفاعاً معتبراً في معدلات الأمية والجهل بسبب قلة الوعي وعدم توفر الامكانيات للقضاء على ذلك كما نلاحظ بأن الأسر الفقيرة تعاني من انخفاض وتراجع مستمر لنسبة التمدرس الخاصة بابنائها الى جانب ارتفاع نسبة التسرب الدراسي وهذه الخاصية تشتهر فيها جل البلدان تقريباً حسب الدراسات التي أعدت هنا وهناك تسجل ارتفاع نسبة التوقف عن الدراسة في اوساط التلاميذ الفقراء ومقدارتهم للمدارس في السنوات الأولى من الدراسة وهذا لتدني العائد العلمي والمهني للتعليم وكذلك عدم القدرة على توفير المصادر الفنية المتقدمة عن الدراسة وما يتعلق بها.

5- التشار الاحياء القصديرية :

تعرف البلدان الفقيرة تفشي البناءات القصديرية او المساكن غير الصحيحة على نطاق واسع في مدنها وهذا بسبب عدم القدرة لدى الاوساط الفقيرة على توفير المال اللازم يسمح لها بحياة مسكن لائق .

6- تفشي ظاهرة الفساد الاداري :

ان الفساد الاداري يعتبر من مظاهر الفقر حيث ان هذا الأخير يدفع بالموظفين والمسؤولين في المؤسسات والهيئات المختلفة الى سلوك غير لائق ينبع عنه ال碧 وفراطية وتفشي الرشوة و... الخ ، فلو لا الفقر وارتفاع درجة الاحتياج وغياب طبعاً القوانين الردعية الصارمة لما تفشي الفساد في الادارات ووصل الى حد لا يطاق .

7- تفكك البنية الاجتماعية والأسرية :

تعرف البلدان الفقيرة تفكك في بنيتها الاجتماعية والأسرية بسبب ارتفاع معدلات الطلاق وتنامي التشرد في مختلف مكونات الأسر الفقيرة لطفالاً، شيوخاً، نساء وشباباً.

8- تنامي ظاهرة تشغيل الأطفال الفقراء:

ان العوز والاحتياج يدفع بالفقراء الى الزج بأطفالهم الى معترك الحياة العملية في سن مبكرة ، فحتى القوانين والاعراف لا تسمح بالعمل في مثل هذا السن وقد أثبتت الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة ان تشغيل الأطفال القصر أخذت في الانتشار بصورة منتهلة بسبب الفقر .

9- تفشي سوء التغذية :

تعرف الأوساط الفقيرة تفشي سوء التغذية على نطاق واسع لدى أفرادها ، ويوجد من بين الفقراء من لا يصل حتى إلى معدل الحريرات الواجب توفرها لدى الإنسان يومياً .

سبل مكافحة الفقر :

لتحديد سبل مواجهة الفقر ننطلق من التساؤل التالي:

هل توجد سياسة اجتماعية ، أو سياسة أخرى للحد من الفقر تعتمدتها الحكومات ؟

الاجابة على السؤال المذكور تفترض تحديد دراسة الهدف الاجتماعي كهدف قائم بذاته وتتحدد كيفيات تحقيقه وتعينه الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك.

ان خطط مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى الدخل لا تبرز كخطط مستقلة وقائمة بذاتها، بل هي تتدرج في الاطار العام وال شامل لتحقيق وتأمين متطلبات النهوض والنمو الاقتصاديين ، وتعتبر ان مكافحة الفقر والبطالة نتاج طبيعي لهذا النمو، مما يعني أن النمو الاقتصادي يشكل مفتاح السياسة الاجتماعية للدول.

وفي ظل وجود سياسة الاقتصادية مدروسة من شأنها أن تساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي للدول تأتي سياسة مكافحة الفقر.

هذه السياسة التي يجب أن تتضمن :

أ- زيادة دخول الفقراء ، أو زيادة قدرتهم الذاتية على تنمية مواردهم وهذا من خلال رفع الأجور الحقيقية وتخفيف البطالة وزيادة فرص العمل المنتج ورفع مستوى القوى العاملة لتصبح أكثر انتاجية وأكثر فوأة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل .

ب- تخفيض تكاليف الحاجات الأساسية بجميع الطرق الممكنة وهذا من خلال الحد من التضخم وتخفيف مستوى الأسعار ، وتوفير الخدمات الأساسية للفقراء وتخفيف اسعارها وتأمين الأساس منها مجاناً ، ووضع سياسات رعاية صحية واسكانية وتخفيف نفقات التعليم .

ج- ضخ الموارد والمساعدات الفورية وال المباشرة والتعويضات النقدية والعينية وإشكال الدعم المختلفة لعموم الفقراء .

د- تشجيع المدخرات والاستثمارات .

هـ- تنمية الريف وتشجيع الصناعات الريفية باستخدام التكنولوجيا المتوسطة .

و- إعادة توزيع الثروة من دخول ومزايا وخدمات .

كـ- توجيه الانتاج بما يخدم الاستهلاك من حيث الجودة والأسعار والأذواق .

مـ- إعادة تشغيل الموارد الانتاجية في صالح الفقراء .

الفقر في الجزائر :

ان ظاهرة الفقر في الجزائر⁽⁷⁾ ليست حديثة بل تمتد جذورها إلى العهد الاستعماري ، ولكن وضعية الفقراء تحسنت قليلاً بعد الاستقلال وحتى مطلع التسعينات وهذا ليس معناه القضاء على الفقر خلال تلك الفترة بل ظل معدل الفقر يسمى ببطء ، ولكن مع بداية التسعينات وتطبيق ما يعرف بسياسة الاصدارات الاقتصادية انجر عن ذلك ازدياد عدد العائلات المعيشة والفقيرة من 800 ألف عائلة سنة 1989 إلى أكثر من 1 مليون و900 ألف اي قرابة 2 مليون عائلة سنة 1999 ، وقد يصل العدد إلى 3 مليون و600 ألف عائلة فقيرة مع حلول عام 2010 اذا استمرت الوضاع الاجتماعية والاقتصادية على حالها، ودائماً حسب الاحصائيات الرسمية المقدمة من قبل وزير العمل والحماية الاجتماعية فإنه مع نهاية سنة 2000 تشير التقارير الى وجود اكثر من 1.9 مليون عائلة جزائرية فقيرة تعيش تحت عتبة الفقر او خط الفقر وهو ما يعني فقرابة 12 مليون فقير في الجزائر، وحسب احصائيات مديرية الشؤون الاجتماعية بولاية الطارف فإن الولاية تضم 17000 عائلة فقيرة تعيش تحت خط الفقر بما يعادل 85000 نسمة وهو ربع سكان الولاية الى جانب وجود 25000

تلعيم معوز عاجز عن توفير أبسط اللوازم المدرسية وهو ثلث عدد التلاميذ المتدرسين ، في حين أن ولاية تيارات سجلت بها نحو 30000 عائلة فقيرة تعيش تحت عتبة الفقر بما يعادل هرابة 150000 نسمة إلى جانب هذا فقد سجل بذات الولاية نسبة تدرس تقدر بـ 50% في سبع بلدان .

وقد ظاعن من حدة الفقر والأمراض المرتبطة به في الجزائر حركة النزوح التي تكثفت في الفترة ما بين 1992 و 1998 مما أدى إلى تدني مستوى المعيشة بين أوساط النازحين المقيمين على أطراف المدن في أحياء قصديرية وظهور الأمراض جراء نقص كميات المياه المطلوبة صحياً للشرب والنظافة ، وبعد التخوف من عودة الأمراض القديمة بات الأمر حقيقة وواقع حيث عانت الامراض القديمة الناجمة عن الفقر ومنها مرض العرب حيث تم خلال سنة 2001 تسجيل الاف الحالات بين أطفال الدارسين ، فمثلاً خلال الفترة الممتدة من بداية شهر جانفي إلى نهاية شهر فيفري تم تسجيل 5635 حالة جرب بولاية ميلة بالشرق الجزائري بعد شخص حوالي ربع التلاميذ المتدرسين ، نفس الشيء بولايات تبسة ، قسنطينة ، سطيف ، بليبياس ، تلمسان ... وغيرها تقريباً مرض العرب سجل بجعل ولايات الوطن ويعتبر هذا المرض من أمراض الفقر ... وغيرها من الأمراض التي بدأت تنتشر في الأوساط الفقيرة وغناها عدم القدرة على العلاج .

إن الأوضاع الاجتماعية بالجزائر وصلت إلى حد لا يطاق من التدهور ، فكما ذكرنا الفقر طال حسب الإحصائيات الرسمية نحو 12 مليون جزائري ناهيك عن الواقع الحقيقي الذي يؤكد أن عدد الفقراء في الجزائر أكبر بكثير من هذا الرقم ، فحتى العاملين والموظفين أصبحوا فقراء من الموظف البسيط إلى الإطارات في ظل غلاء مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية للنقدود ، إن نسبة الفقراء في الجزائر باتت تقترب من النسب المسجلة في بعض الدول الأفريقية الصنفية في دائرة الدول الأكثر فقرًا في العالم وبالاضافة إلى الفتنة الدينية انزلقت الفتنة المتوسطة إلى هوة الفقر خلال السنوات الأخيرة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وما صاحبها من تراجع في الدخول ونقل في المديونية وانخفاض لقيمة الدينار وتسرير العمال وغلق المؤسسات بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي التي تعتبر من أهم السياسات التي أدت إلى اتساع دائرة الفقر في الجزائر ، حيث أدت الاصلاحات الهيكيلية إلى⁽⁸⁾ حل أكثر من 1000 مؤسسة وطنية ومحلية مع تسرير أزيد من 380000 عامل خلال الثلاث سنوات الممتدة من 1996 إلى 1998 وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

السنة	عدد المؤسسات المتخلة	مناصب العمل المقوددة نتيجة الحل
1996	363	56144
1997	407	212492
1998	239	115137
المجموع	1011	383773

ال مصدر : اعتماداً على بيان المساحة العامة للحكومة 6 ديسمبر 1998 .

ويضاف إلى هذا كله أن التقارير الرسمية الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتوقع وصول عدد العاطلين عن العمل إلى 3 مليون جزائري سنة 2001 وبكلفة مواجهة ظاهرة الفقر اتبعت الجزائر حملة من الاجراءات والتدابير ذكر منها :

محاولة التخفيف من حدة البطالة عن طريق

- برنامج التشغيل ذات المنفعة العامة حيث يتم بموجب هذا البرنامج تسجيل الراغبين في العمل في انشطة محلية ذات منفعة عامة مثل إعادة التشجير وإشغال النظافة والري وذلك بأجر يقل عن الحد الذي يمهدار النصف وقد أمكن بفضل هذا البرنامج تشغيل حوالي نصف مليون شخص وذلك حتى نهاية 1996 . ومعظم المناصب التي يوفرها هذا البرنامج هي مناصب مؤقتة .

المؤسسات المصغرة تم وضع برنامج في هذا المجال لتشجيع الشباب خصوصا على انشاء مؤسسات مصغرة.

تشجيع الاستثمار الخاص في شتى المجالات .

أما في مجال السكن فقد سعت الدولة للتخفيف من آثار الفقر بمساعدة الطبقات الفقيرة على البناء أو الاستفادة من السكن الاجتماعي (سكن تطوري، بناء ذاتي ، البناء الريفي ،السكن الاجتماعي ..) غير أن الواقع أثبت وجود خروقات كبيرة حيث أن جزء كبير من هذه البرامج السكن لم يوجه حقيقة للفقراء .

ونفس الشيء في مجال الصحة فرغم المجهودات المبذولة إلا أن الفقراء فعلا لا يستفيدون كثيرا من دعم الدولة في المجال الصحي .

هؤامش:

فريق من الخبراء - المرأة والفقير في منطقة الأسكوا سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية العدد 22
ص 86 .

3 . انطوان حداد الفقر في لبنان - سلسلة دراسات مكافحة الفقر العدد 2 الأمم المتحدة.ص.ص 1-2 .

انطوان حداد - الفقر في لبنان - سلسلة دراسات مكافحة الفقر العدد 2 الأمم المتحدة.ص.ص 1-2 .

انطوان حداد - الفقر في لبنان- مرجع ذكر سابقا . ص 14

محمد كاظم المهاجر - الفقر في العراق - سلسلة دراسات مكافحة الفقر العدد 4 الأمم المتحدة ص 26 .

تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - نوفمبر 1998

روابح عبد الباهي - آثار الاصلاحات الهيكلية على سوق العمل في الدول المختلفة - دراسة حالة الجزائر -

التفقى الدولى حول برامج التصحیح الهیکلی و المسائلة الاجتماعیة افریل 2000 جامعة قسطنطینیة .

- المؤسسات الصغيرة تم وضع برنامج في هذا المجال لتشجيع الشباب خصوصا على انشاء مؤسسات صغيرة.
- تشجيع الاستثمار الخاص في شتى المجالات .
- أما في مجال السكن فقد سعت الدولة للتخفيف من آثار الفقر بمساعدة الطبقات الفقيرة على البناء او الاستفادة من السكن الاجتماعي (سكن تطوري، بناء ذاتي ، البناء الريفي ،السكن الاجتماعي ..) غير أن الواقع أثبت وجود خروقات كبيرة حيث أن جزء كبير من هذه البرامج السكن لم يوجه حقيقة للفقراء.
- ونفس الشيء في مجال الصحة فرغم المجهودات المبذولة إلا أن الفقراء فعلا لا يستفيدون كثيرا من دعم الدولة في المجال الصحي.

الهؤامش:

1. فريق من الخبراء - المرأة والفقير في منطقة الأسكوا سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية. العدد 22 ص ص 6.8.
2. انطوان حداد - الفقر في لبنان - سلسلة دراسات مكافحة الفقر العدد 2 الأمم المتحدة.ص.1-2.
3. انطوان حداد - الفقر في لبنان - سلسلة دراسات مكافحة الفقر العدد 2 الأمم المتحدة.ص.1-2.
4. انطوان حداد - الفقر في لبنان - سلسلة دراسات مكافحة الفقر العدد 4 الأمم المتحدة.ص.1-2.
5. انطوان حداد - الفقر في لبنان مرجع ذكر سابقا ص 14
6. محمد كاظم المهاجر - الفقر في العراق سلسلة دراسات مكافحة الفقر العدد 4 الأمم المتحدة من 26.
7. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - نوفمبر 1998
8. روابح عبد الباقى - اثر الاصلاحات الهيكلية على سوق العمل في الدول المتخلفة - دراسة حالة الجزائر - الملتقى الدولي حول برامج التصحیح الهیکلی و المسائل الاجتماعیة افریل 2000 جامعه قسّطنطینیة.